

الصحيحة في التعامل مع أصحاب الرأي الآخر الذي يتطلب محاورته بدلاً من قمعه ... خاصة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المنطقة ككل، والتي تستدعي تفهماً عميقاً لمجريات الصراع، وإدارة واعية لإنجاح عملية السلام القائم على العدل، واستعادة الجولان السوري المحتل. تلك العملية، التي تتحسن شروطها وإمكانات التقدم على مسارها في إطار اقتناع العديد من الأوساط الدولية، بما فيها الأمريكية، بأنها باتت مصلحة دولية، تحتاج لسحب الذرائع من تحت أقدام المتشددین وتحجيم اليمين الإسرائيلي المتطرف، وتخفيف حدة العداء للغرب... مما يعني أن المفاوضات باتت أمراً ممكناً، تنتظر الوسيط المقبول والوقت المناسب. وبهذه الحالة يبقى تحسين الموقع الوطني السوري مرتبط بقدرة النظام على تحسين الوضع الداخلي والانفتاح على المعارضة الوطنية وفتح حوار وطني جاد وشامل يضم كل القوى المسؤولة وطنياً، وفق برنامج واضح وأهداف صريحة، ويحتضن كل الإمكانيات ويراعي التنوع القومي والسياسي السوري، ويلبي الحقوق المشروعة لكل مكونات هذا المجتمع، بما في ذلك المكون الكردي الذي أرقه الاضطهاد وحرّمه التمييز، لتفتح به طريقاً آمناً نحو مستقبل أفضل، يسود فيه العدل والقانون بلدنا سوريا، وتحكمها صناديق الانتخابات، ويتم فيها تداول السلطة، ويحكم شعبها لدستور عصري ينظم العلاقة بين الحكومة والمعارضة وبين الحقوق والواجبات، وينتهي فيها الظلم بكل أشكاله وتواصل مسيرتها الحضارية، وتتعرّز مكائنها ويكبر دورها في المنطقة والعالم. ويكون بذلك وطناً حراً وآمناً لكل السوريين على اختلاف مشاربهم.

.....  
الحمد والخشود لشهداء الحرية في عيدهم السنوي، يوم السادس من أيار.

.....  
وتهنئة للطبقة العاملة بمناسبة عيدها العالمي في الأول من أيار.

.....  
وكل التضامن مع الفلاحين المهدين بنزع ملكية أراضيهم، بموجب قرار وزارة الزراعة الأخير.

خاصة بعد أن تعدلت الظروف وتغيّرت الأجواء بين زمن ولادة الإعلان، وما أحاطت بها من أوضاع إقليمية ودولية خاصة، وبين المرحلة الحالية التي استجدت بفعل التعديلات التي طرأت على خارطة السياسة. فالسلطة فقدت الآن مبررات الحاجة لأولويات الأمن، بعد أن تحررت نسبياً من العزلة والضغوطات الدولية، كما أن المعارضة أيضاً تخلّصت بعض أطرافها من أوهام العامل الخارجي، في حين يئست أطراف أخرى من وعود السلطة. وهذا يؤسس لحوار هادئ ومسؤول وواع بين أطراف المعارضة، لتكون اشم وذات قاعدة أوسع، وبينها وبين السلطة، لبلورة خطاب وطني ديمقراطي موحد، يصلح كبرنامج سياسي موضوعي يمكن اعتماده في مؤتمر وطني سوري عام يدعى له الجميع في المعارضة الوطنية وأهل النظام.

لكن ذلك لن يتحقق بسهولة لأن المهام الجسيمة المرتبطة بمصلحة الوطن ومستقبله تتطلب بالتأكيد جهوداً كبيرة ومضنية وتعاوناً عاماً وفهماً مشتركاً لطبيعة هذه المرحلة وخطورتها .. ونعتقد أن الإنطلاق من أن إعلان دمشق هو مشروع وطني ديمقراطي وسلمي يمكن تطويره وتفعيله وتوسيعه، يصلح كعنوان ونموذج لمعارضة وطنية أثبتت حضورها رغم الضربات الموجعة التي وجّهت له، وحافظ على ثوابته الوطنية، وأصرّ على اعتماد الطاقات الوطنية بعيداً عن الإستقواء بالخارج الدولي، وتجنّب الوقوع في الأخطاء، إلا بحدود ما فرضتها سياسة القمع التي ضيّقت مساحة الشفافية، وأعاقت كثيراً تفاعل الآراء وأخرت طويلاً انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني، وما ترتّب على ذلك من ركود ملحوظ، وحرمت الإعلان من عدد لا يستهان به من كوادره الفعالة، التي اعتقلت وحوكمت بهدف إرهاب الناس ومنع أي حراك ديمقراطي، من أجل زعزعة ثقة الجماهير بدور الإعلان وأهميته، إضافة لمحاولة إحاطة الإعلان بإشاعات مشبوهة لإلحاق الضرر بمصداقيته الوطنية، وقطع الطريق أمام الجهود الرامية لإندفاع جديدة قادمة على خلفية إطلاق سراح معتقليه الذين يفترض أن ينضموا إلى رفاقهم خارج السجون قريباً، حاملين معهم رسالة سياسية مفادها أن الاعتقالات لم تكن الطريقة المجدية